اكتشاف مقبرة جماعية في الناصرية.. فهل تكون الاخيرة؟

الناصرية / حسين كريم العامل

الموحية منطقة في الناصرية كتب لها القدر أن تشهد الكشف عن مقبرة جماعية جديدة بعد سنتين من سقوط النظام ونحو عشر سنوات على ارتكاب تلك المجزرة.

ما ان قطعنا مسافة كيلو مترين من مركز المحافظة باتجاه الغرب حتى انعطفت بنا السيارة نحو مقر فوج الطوارئ او مرسى أمن الناصرية كما يحلو لبعضهم ان يسميه حيث بوابة المقر المهدمة وشاطئ الفرات الذي احتضن المقبرة.

في هذه المنطقة التي كانت مصدر رزق صيادي الاسماك ، وفي محيط ذلك المقر الذي أنشأه الصداميون وسيجوا الارض الزراعية المجاورة له قبل اكثر من عشرين عاما ، اكتشف الفلاحون تلك المقبرة الجماعية التي ضمت حتى آلان ٢٧ رفاتاً.

في المقبرة

ما ان غادرنا السيارة باتجاه الجموع التي توافدت منذ صباح الرابع عشر من نيسان وهو اليوم الذي اعلن فيه عن اكتشاف المقبرة حتى واجهتنا العظام التي جمعت على شكل أكوام صغيرة على الأرض واتخذت شكل خطين متوازيين يضم كل خط منهما اكثر من عشرة اكوام من العظام البشرية مغطاة بقطع بالية من خام الملابس والافرشة والبطانيات التي استخرجت مع العظام من الحفر العشوائية في المقبرة. وقد لاحظنا ان عظام الاطراف العليا والسفلى على الرغم من كبر حجمها لم تتضرر كثيرا مثلما تضررت عظام الجماجم التي لم يعثر المنقبون ولو على واحدة منها سليمة. كما لاحظنا ايضا ان المجزرة قد طالت جميع الاجيال من دون استثناء فضمت المقبرة عظام فتية وشباب وشيوخ ونساء كما ضمت بعض المستلزمات الشخصية كالمسبحة والمشط والمرآة وزجاجات دواء بـ (اكسباير) يعود لعام ١٩٩٦ ومحفظة نقود فارغة مثقوبة من الجانبين على اثر طعنة خنجر وعلك للتبرك .

الاكتشاف

بعد ان امتصت ارواحنا هول المأساة ووثقنا ما شاهدناه بالصور بدأنا البحث عمن اكتشف المقبرة اول مرة فأشاروا الى السيد ستار عبد الشهيد آل حميدي الذي حدثنا عن ذلك قائلا :

بعد استعادة ارضنا الزراعية التي استولى عليها النظام السابق لبناء مقر فوج طوارئ الامن عملنا على استصلاحها وتهيئتها للزراعة، وبما انها دفنت بطبقة رديئة من التربة بعد الاستيلاء عليها فقد قررنا ازالة هذه الطبقة بواسطة الشفلات والإفادة منها في ردم المستنقعات واسس المنازل، وقد تم فعلا نقل مئات الشاحنات من ترابها قبل اكتشاف المقبرة التي لم تتضح معالمها الا بعد ان شارف العمل على الانتهاء، إذ تم العثور في بادئ الامر على بطانية وبعض الملابس، وحين تعمقنا في الحفر في المنطقة التي تقع على كتف الفرات اكتشفنا قطعاً من العظام التي قادتنا الى المقابر الباقية، حيث تبين ان المقابر منفردة ولم تكن جماعية، فالمسافة بين قبر واخر تقدر بمترين وقد عثرنا حتى الان على رفات ٢٢ ضحية. ومازال البحث مستمراً بواسطة الحفارة التي لا نظن انها مناسبة للقيام بهذه المهمة، كما اننا نعتقد ان الشفلات قد حملت عظام اكثر من خمسين جثة مع كميات التراب التي تم نقلها بالسيارات قبل ان تتضح معالم المقبرة .

توثيق الجريمة

بعد ان اكملنا الحديث مع السيد عبد الستار توجهنا الى السيد عبد الحسين هادي هجر مدير مركز شهداء ذي قار ليحدثنا عن الاجراءات التي اتخذها المركز فقال :

بعد اكتشاف المقبرة قمنا بالاتصال بالجهات القانونية ممثلة بهيئة رئاسة استئناف ذي قار الذي حضر ممثلها على الفور الى المكان كذلك تم الاتصال بالمحافظ ونائبه ومنظمة حقوق الانسان. كما جرى تبليغ ممثل مفوضية الامم المتحدة هاتفياً. وقد دعونا الى ايقاف الحفر واستخراج الجثث ووضع الحراسات لحين حضور ممثلي الادلة الجنائية والامم المتحدة وحقوق الانسان ليتم توثيق الجريمة بصورة قانونية .

٢٧ رفاتاً

مع مضي الوقت ومواصلة الحفارة تمشيطها ارض المقبرة بحثا عن قبور اخرى اخذ عدد الرفات يتزايد فبلغ ٢٥ رفاتاً عند منتصف الظهيرة .

فالجموع التي حضرت منذ الصباح الباكر على الرغم من حرارة شمس الظهيرة ومغادرة بعض المسؤولين المكان للايفاء بالتزاماتهم الرسمية واصلت التمعن والبحث في الارض لإلتقاط ما يمكن التقاطه من عظام من بين اسنان الحفارة واكوام التراب الرطبة وجمعها في اكوام صغيرة جرى ترتيبها حسب المكان الذي استخرجت منه.

اعتراض

احد الحاضرين ابدى اعتراضه امامنا على استخدام الحفارة في عملية التنقيب لأنها تسببت بتهشيم عظام الضحايا وضيعت معالم الجثث وادت الى فقدان بعض اجزائها، واقترح استخدام عدد كبير من عمال البلدية لانجاز هذه المهمة لكن اقتراحه لم يؤخذ به على ما يبدو ولم نر له اثرا على ارض الواقع، فعملية التنقيب بواسطة الحفارة تواصلت حتى الغروب إذ بلغ مجموع الضحايا المخرجة رفاتهم ٢٧ ضحية شيعتهم المدينة صباح اليوم التالي.

شهادات

لسكان القرى المجاورة وعوائل الضحايا الذين تعرفوا على هويات ثلاث منهم فقط اكثر من شهادة فقد قال صاحب الارض الذي تسكن عشيرته بالقرب من المقبرة :

كانت هذه المنطقة مسيجة في السابق ومحوطة بحراس امنيين ولا يسمح لاي كان بالاقتراب منها حتى الطريق العام المحاذي لها كان يغلق عند حضور بعض المسؤولين الامنيين الكبار المعروفين ببطشهم. وذكر اسم (علي الكيمياوي).

في حين اشار احد سكان القرى المجاورة الى وجود مهبط للطائرات المروحية في الساحة المحيطة بالمقر، واكد سماعه اصوات الشفلات في ساعات الليل المتأخرة قائلا :

في الليالي التي تعقب وصول المسؤولين بالطائرة كنا نسمع اصوات الشفلات طوال الليل لكننا لم نكن نتوقع انهم كانوا يخفون جرائمهم ويدفنون الضحايا في هذا المكان .

ذوو الضحايا

عندما وصلنا صباح اليوم التالي الى مقر مديرية الوقف الشيعي، حيث تقرر تشييع الضحايا في الساعة التاسعة صباحا، دعانا مدير مركز شهداء ذي قار للقاء احد ذوي الضحايا الذي تعرف على رفات اثنين من اقاربه فوجدنا السيد حسن عبد الواحد مجيد في حالة من الحزن لا تسمح له بالحديث، فانتظرناه حتى يهدأ ليحدثنا عن كيفية تعرفه على هوية اقاربه فقال: لقد تعرفت على رفات خالي نوري ناصر نادر العبادي وولده رفيق اللذين اعتقلا بعد انتفاضة اذار ١٩٩١ يوم كان عزيز صالح النومان محافظا للمدينة، من خلال ملابسهما التي كانا يرتديانها يوم ذاك والادوية التي كان يستخدمها خالي إذ عثرت على علاج القرحة الذي كنا نرسله له كما ان المعلومات التي كانت تصل الينا يوم ذاك كانت تشير الى انهم كانوا احياء حتى عام ١٩٩٥ .

وقبل ان ننهي حديثنا مع السيد حسن، قاطعنا السيد جاسم علي حميد ليخبرنا عن كيفية تعرفه على شقيقه رحيم الذي اعتقل في عام ١٩٩١ في اثناء دخول الجيش الى مستشفى صدام حيث كان يرقد بعد اصابته بشظايا من خلال ملابسه .

وعن الادوية التي تحدث عنها السيد مجيد لاحظنا ان (اكسباير) احدى الحقن التي كانت مدفونة مع احدى الضحايا يعود الى عام ١٩٩٦ .

نصب تذكاري

في الساعة العاشرة صباحا انطلقت من امام مديرية الوقف الشيعي مسيرة تشييع الضحايا الذين حملت نعوشهم الملفوفة بالعلم العراقي على الاكتاف سالكة شارع النهر نحو ساحة الحبوبي حيث تم نقلهم من هناك بالسيارات الى مثواهم الاخير في المقبرة الجديدة التي لا تبعد عن مكان دفنهم القديم سوى بضعة امتار.

السيد هادي ياسر كريم مدير الوقف الشيعي قابلناه في اثناء الاستعداد لمراسيم التشييع وحدثنا عن تلك المراسيم قائلا: سيتم تشييعهم ودفنهم فيما بعد في مكان المقبرة الجماعية التي عثرنا فيها على رفاتهم حيث نسعى لاقامة نصب تذكاري لهم في المكان نفسه .

وحين سألناه عن سبب دفنهم في المكان نفسه قال :

هكذا ارتأى عقلاء المدينة وشيوخها .

بين الحقيقة والخيال

١٩ عاماً ولم ينجز مشروع ماء قرى الحي والموفقية

واسط / جبار بجاي

كانت شحة الماء الصالح للشرب تلقي بظلالها على مجلس للعزاء أقيم في قرية الطليعة نحو ١٤كم جنوب غربي الموفقية إحدى نواحي محافظة واسط.

يقول مطشر عودة (٥٤) عاما: لم تكن قريتنا (الطليعة) وحدها تشكو العطش ، بل هناك (٦٧) قرية فلاحية أخرى تتوزع بين ريف ناحية الموفقية وقضاء الحي بمحافظة واسط جميعها بانتظار ضخ الماء من مشروع ماء قرى الحي والموفقية أو ما يطلق عليه (المشروع العملاق) الذي كان قد بُدئ العمل به منذ تسعة عشر عاما ، أي في عام ١٩٨٦ وبطاقة إنتاجية من الماء الصالح للشرب تبلغ سبعة ملايين غالون يوميا لكنه لم يكتمل حتى الان على الرغم من مرور هذه المدة الطويلة.

الشركة المجهزة للمعدات تخلت عن التزاماتها وتركت المشروع كل هذه المدة

التسمية التي يطلقها بعضهم على مشروع ماء قرى الحي والموفقية بـ (المشروع العملاق) هي حقيقية ولم تأت من فراغ. فالمشروع المذكور يعد من مشاريع الماء الكبرى في البلد كان الغرض منه تغذية قرى الحي والموفقية التي يبلغ عددها (٦٨) قرية فلاحية لا تزال تشكو العطش فقد توقف العمل فيه أ كثر من مرة بسبب الظروف التي مر بها البلد..

كان مطشر يشعر بالحرج كثيرا وهو يرى المجتمعين في مجلس العزاء في حيرة من أمرهم في أثناء توجههم للوضوء لاداء الصلاة أو بعد الانتهاء من تناولهم وجبات الطعام، فكمية الماء الموجودة التي جلبت من المدينة بواسطة (تنكر) لا تزيد سعته على (١٨٠٠) لتر كان يسحبه جرار زراعي من المؤكد أنها لا تكفي للاستعمال اليومي في الطبخ أو لغسل الصحون والأواني وللشرب والاستعمالات الأخرى التي يحتاج إليها المجتمعون هنا ..

وأضاف: "حرصنا كثيرا على أن نستعمل الحب (بكسر الحاء) لخزن ماء الشرب وهي الطريقة التي كنا ولا نزال نعتمدها في الريف، فهو الأسلوب الأفضل للحصول على الماء البارد إلى حد ما بعد أن نحصل على الماء سواء بجلبه من المدينة بواسطة (التنكرات) أم من مصادره الأخرى كالأنهار التي لم تعد المياه فيها صالحة للشرب لكثرة الملوثات. ولعل الأغرب في ذلك أن الكلاب والحيوانات الأخرى كالجاموس مثلا عادة ما تستحم في مياه النهر التي لم تعد بالمرة صالحة للاستهلاك البشري ثم إنها أصلا شحيحة و في المواسم الزراعية لا تكفي حتى للارواء . إنها معاناة يومية متكررة لنا وللقرى الأخرى المجاورة التي هي الأخرى مثلنا تنتظر ضخ الماء من مشروع ماء قرى الحي والموفقية".

توقف اكثر من مرة

يقول المهندس المقيم في المشروع (موسى علوان عبود) هذا المشروع الكبير تمت المباشرة فيه عام ١٩٨٦ من قبل شركة عراقية على أن يتم تجهيز المعدات من قبل شركة (اكوا) الإيطالية وفعلا تم إنجاز نسبة ٨٠٪ من الأعمال المدنية للمشروع لكن في عام ١٩٩١ وبعد غزو الكويت من النظام السابق توقف العمل فيه جراء عدم وصول المعدات المطلوبة للعمل وفي عام ٢٠٠٢ تمت المباشرة بالمشروع ثانية للأعمال التكميلية والمدنية مثل الكهربائية والميكانيكية على أن يتم تجهيز المعدات ضمن عقود مذكرة التفاهم من قبل شركة عالمية أخرى هي شركة (مذر بلات) الهندية التي قامت فعلا بتجهيز جزء من هذه المعدات ولم يتم إكمالها، وبالذات الأجزاء الرئيسة والمهمة بسبب الحرب الأخيرة على العراق إذ توقف العمل مرة أخرى . وفي ٩ /٢٠٠٣/١١ أعيد العمل بالمشروع المذكور من قبل شركة الهيثم للمقاولات العامة وهي شركة عراقية متخصصة بمثل هذه المشاريع..

وقال أن أهم المشكلات التي ساهمت وتساهم في عدم إنجاز المشروع تتمثل بعدم اكتمال تجهيز المعدات الكهربائية والميكانيكية من قبل الشركة الهندية الأولى حتى الان، التي تشمل خطوط الأنابيب بطول ٣٢٠ كم وبأقطار من (١١٠ ملم إلى ٣٥٠ ملم) وهي أنابيب بلاستك و(دكتا يل) مع ملحقاتها الميكانيكية الداخلة في أعمال المشروع، وكذلك المعدات الكهربائية التي تشمل المحولات والمولدات و(الستارترات) مع عدد من الخزانات يبلغ عددها تسعة خزانات عالية رئيسة بطاقة بين (٣٤٩ م٣ إلى ٦٥٤م٣).

اندثارات

ومن المشكلات الأخرى التي حصلت هي حصول اند ثارات واضرار نتيجة ترك المشروع هذه المدة الطويلة مع ما سببته ملوحة التربة من تأثيرات على أعمال الكونكريت المنشأ في الخزانات الأرضية وأحواض الترسيب، كما لم يكن هناك تقييم دقيق للاضرار التي أصابت المشروع خلال تلك المدة، وهي أضرار جسيمة وبالغة. كما إن ارتفاع الأسعار قد اثر كثيرا في العمل إذ أصبحت كلفة إعادة الأعمال التكميلية وحدها عام ٢٠٠٢ مليارا و٩٧٠ مليونا، ازدادت بعد انتهاء الحرب الأخيرة إلى ثلاثة مليارات و٩٤٥ مليونا فقط أجور عمل تشغيل المشروع دون المعدات التي تضاعفت أسعارها كثيرا. ومن المشكلات التي حصلت أيضا حصول فروقات في مواصفات المعدات المجهزة من قبل الشركات التي تعاقبت على المشروع، إذ حصل تجهيز معدات تختلف في مواصفاتها عن واقع حال الأبنية المشيدة مثل الأقفال والأنابيب والفلاتر مما يتطلب في اغلب الاحيان تغييراً في المواصفات الموجودة أصلا . كما ان الأنابيب التي تم تجهيزها من قبل الشركة الأولى بنسبة تكاد تصل إلى ٨٠ ٪ تم استخدامها في السنوات الماضية لغير المشروع وفي ضوء موافقات ومخاطبات واجتهادات من وزارة الداخلية سابقا تحت ذريعة توقف العمل في المشروع، إذ استخدمت في معالجة شحة الماء في البصرة وفي قضاء راوه في محافظة الانبار وفي سوق الشيوخ والكوت وبدرة .

الغوا المشروع !

التفاصيل الفنية التي أثارها بحرارة المهندس المقيم لم تعد وحدها مقنعة لعشرات الآلاف من البشر ممن يسكنون قرى الحي والموفقية التي أنشئ المشروع أصلا لتغذيتها بالماء الصالح للشرب، لذلك يرى عودة خشان من قرية آل بدير أن الأفضل لنا هو إلغاء المشروع الذي نراهن على أن انجازه لا يكتمل قبل عشر سنوات من الان إذا كانت وتيرة العمل تسير هكذا فالمشكلة ليس في إدارة المشروع بل المشكلة تكمن في عدم البحث والتحري عن الشركة الأولى التي تعاقدت على تجهيز معدات المشروع ولم تعمل على توفير سوى جزء بسيط منها ثم إنها غابت أو بالأحرى هربت من دون أن تجد من يلاحقها من أجهزة الحكومة العراقية ثم لم نجد أو نلمس اندفاعاً شديداً من المسؤولين في الوزارة على متابعة العمل واكمال مستلزماته بل الادهى من ذلك أن الكثير من المشاريع ذات طاقة ربع مليون غالون يوميا نفذت في اغلب القرى والتجمعات الريفية في عموم المحافظة لكن قرى الحي والموفقية لم تشمل بهذه المشاريع على أساس أن هناك مشروعاً عملاقاً هو مشروع قرى الحي والموفقية انشئ أصلا لتغذية هذه القرى لذلك حرمنا الماء الصالح للشرب كل هذه المدة.

الأضرار تتفاقم في المشروع

وماهي السبل التي تراها إدارة المشروع مناسبة لإكماله ؟

يقول المهندس المقيم موسى علوان: إن المشروع بعد كل هذه المدة الطويلة اصبح الان بحاجة إلى قرار شجاع من وزارة البلديات والأشغال العامة، وهذا القرار يتضمن إحالة تجهيز المعدات الكهربائية والميكانيكية إلى مصدر ثان لعدم قدرة الشركة الهندية المتعاقد معها على الالتزام بوعودها وتجهيز باقي الأجزاء، بل أن الوزارة والهيئة العامة للماء لا تعرف أي شيء عن هذه الشركة في الوقت الحاضر برغم المخاطبات الكثيرة كما لابد من أن يحسم موضوع الأضرار الإنشائية الحاصلة في الأبنية والأجزاء الأخرى وتحديد كيفية معالجتها على أن تتم دراسة الموضوع بصورة متكاملة وجدية لإنجاز المشروع الذي يمكن أن نقول انه ظل مهملا ومعه ظلت (٦٨) قرية فلاحية تشكو العطش كل هذه السنوات، إذا ما علمنا أن الأهالي في القرى التي كان من المؤمل أن يغذيها لا يزالون تحت الانتظار طوال هذه السنوات ولم يتذوقوا طعم الماء الصالح للشرب، بل انهم حرموا حتى من إنشاء مجمعات صغيرة لأن قراهم مشمولة بهذا المشروع الذي يسير العمل فيه كالسلحفاة. ومع ان هناك بعض المنظمات الإنسانية أبدت رغبتها في تجهيز المعدات المتبقية على أمل إكمال المشروع لكننا أردنا استحصال موافقة الوزارة على ذلك لكن المشكلة أن الوزارة حاليا متمسكة بعقود رسمية وقانونية مع شركة مذر الهندية التي لا تعرف عنها الوزارة شيئاً يذكر بل انها لا تجيب على أسئلة الوزارة التي تبعث بها دائما على عنوانها إذا ما علمنا أن إجراءات دفع المبالغ للشركة المذكورة متعلقة ببرنامج النفط مقابل الغذاء والدواء، وربما يكون هناك بعض المتعلقات الرسمية بهذا الموضوع وهي بالتأكيد أمور لا نعرفها ..

يا وزارة البلديات

عبد الرضا مهدي الصيادي من إحدى قرى الحي قال: ان وزارة البلديات والأشغال العامة لابد من أن تراعي مثل هذه المشاريع التي ظلت متعلقة لفترة طويلة من دون أن تنجز وهو أمر يسبب خسائر في الجهد والمال ويؤثر أيضا في خطط الوزارة وبرامجها. وهنا لابد من القول إن على وزارة الأشغال أن تأخذ بجانب الاعتبار مثل هذه المشاريع وتنجزها قبل الشروع بأعمال ومشاريع أخرى مماثلة مع العلم أن المشروع الذي شيد على مساحة خمسة دونمات شمال مدينة الموفقية وخارج حدودها الإدارية اصبح الان داخل حدود البلدية بسبب التوسع الحاصل في المدينة ..

خسائر كبيرة وعمل بلا جدوى

فيما أكد السيد خالد العبيدي المدير المفوض لشركة الهيثم التي تقوم بتنفيذ الأعمال المدنية ومعالجة الاندثارات حاليا: ان العمل حاليا يسير ببطء في المشروع الذي كان المواطنون في قرى الحي والموفقية بانتظار إنجازه طوال هذه السنوات وصار بمثابة (أكذوبة حقيقية) بالنسبة لهم إذ ان المشروع صمم وشيد أصلا لهذا الغرض وكان من المفروض أن ينجز منذ عدة سنوات، كما أن مرور الوقت من دون وصول الأجزاء المهمة لمعدات المشروع يعني توقف العمل. وان استمرار بعض الأعمال البسيطة لا يعني أن المشروع في طريقه للإنجاز هذا المشروع اصبح يسبب لنا خسائر كبيرة إذ ان ملاكنا الفني والهندسي والخدمي الذي يعمل في المشروع حاليا شبه معطل للأسباب التي ذكرت، إضافة إلى الخسائر المستمرة التي تحصل لنا جراء حجز الأموال والكفالة المصرفية وما يترتب عليها من فوائد ندفعها للدولة إضافة إلى الرسوم والعمولة وتجديد خطاب الضمان وغير ذلك، لذا نحن نناشد وزارة الأشغال والبلديات العامة إيلاء هذا المشروع الأهمية التي يستحق والالتفات إليه لغرض إنجازه بعد هذا الزمن الطويل، إذ ليس من الممكن أن تكون الوزارة عاجزة عن ذلك خاصة انها الان تسعى إلى تقديم افضل الخدمات للمواطن العراقي الذي عانى كثيرا ويلات النظام السابق وظل أسيرا للواقع المتخلف طوال العقود الماضية. ولعل معاناة الأهالي في القرى الـ (٦٨) التي يشعرون بها حاليا جراء شحة الماء الصالح للشرب هي الشاهد الأكيد على إهمال المشروع. الى متى يظل هؤلاء الناس يشربون ماء النهر غير الصالح للشرب؟ والى متى تستمر معاناتهم هذه التي تحصل يوميا بمناسبة ومن دون مناسبة ...؟